

جمهورية مصر العربية



رَأْسُةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة السادسة والستون	الصادر في غرة رجب سنة ١٤٤٤ هـ الموافق (٢٣ يناير سنة ٢٠٢٣ م)	العدد ٣ مكرر (ج)
--------------------------	--	---------------------

قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١

فى شأن هيئة الشرطة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تستبدل بنصوص المواد أرقام (٤ فقرة أخيرة ، ٧١ / البندين ٢ - ٣ ، ٧٧ /
فقرة ثانية ، ٧٧ مكرراً ٤ / فقرة أخيرة ، ٧٩ مكرراً ٣ / فقرة أخيرة) من القانون
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ، النصوص الآتية :

(مادة ٤ / فقرة أخيرة) :

ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه
الرئيس ، وتكون المداولات سرية ، وإذا كانت إحدى المسائل المعروضة تمس أحد
الأعضاء أو أحد أقربائه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة وجب عليه التنحي ، وللمجلس
أن يدعو إلى جلساته من يرى الاستعانة بهم فى بحث المسائل المعروضة عليه سواء
من هيئة الشرطة أو من خارجها دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

مادة (٧١ / البندين ٢ - ٣) :

٢ - إذا أمضى الضابط فى رتبة عقيد سنتين من تاريخ الترقية إليها أو أمضى
سنة واحدة فى أى من رتبتي عميد أو لواء من تاريخ الترقية إلى أيهما ، ما لم تمد
خدمته أو تتم إحالته إلى المعاش ، أو متى أبدى الضابط رغبته فى الإحالة للمعاش
عند حلول الدور عليه للمد فى الخدمة أو الترقية إلى الرتبة الأعلى ووافق عليها
المجلس الأعلى للشرطة ، وذلك كله طبقاً لأحكام المادة (١٩) من هذا القانون .

٣ - عدم اللياقة للخدمة صحياً ، ويثبت ذلك بقرار من قطاع الخدمات الطبية بوزارة الداخلية بناءً على طلب الوزارة أو الضابط ، ويسوى معاشه ومكافأته وفقاً لحكم المادتين (١١٤ مكرراً أو ١١٤ مكرراً ٣) من هذا القانون أيهما أصلح له .

مادة (٧٧ / فقرة ثانية) :

ويتولى مدير الإدارة العامة للانضباط والشئون التأديبية أو من يفوضه مباشرة الاختصاصات المقررة للوزير أو مساعد الوزير المختص فى تعليق أحكام المادتين رقمى (٥٨ ، ٦٠) من هذا القانون .

مادة (٧٧ مكرراً ٤ / فقرة أخيرة) :

فإذا ثبت عدم صلاحية الفرد لتأهيله للاستمرار فى الخدمة بهيئة الشرطة أو تغيب عن حضور الفرقة أو انقطع عنها أثناء انعقادها لمدة تتجاوز (٥٠٪) من نسبة أيام الحضور ، يعرض أمره على المجلس الأعلى للشرطة للنظر فى نقله إلى وظيفة مدنية تتناسب مع حالته ، أو لإنهاء خدمته .

مادة (٧٩ مكرراً ٣ / فقرة أخيرة) :

ويكون تاريخ التعيين النهائى للمعين تحت الاختبار الذى ثبتت صلاحيته هو تاريخ تعيينه تحت الاختبار .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فقرات ومواد جديدة بأرقام

(١١/ فقرة ثانية ، ١٩ / فقرة خامسة ، ٧١ / البنود ١٠ - ١١ - ١٢ ، ٧٩ مكرراً ٤ ،

٩٦ مكرراً) ، يكون نصها الآتى :

مادة (١١ / فقرة ثانية) :

وفى جميع الأحوال ، لا يجوز إعادة التعيين بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ قبول الاستقالة أو صدور قرار النقل إلى وظيفة خارج هيئة الشرطة ، أو متى كان عضو هيئة الشرطة سبقته مجازاته بالوقف عن العمل أو سبقته إحالته للاحتياط للصالح العام أو قرر المجلس الطبى المتخصص لهيئة الشرطة عدم لياقته صحياً .

مادة (١٩ / فقرة خامسة) :

ويبقى فى الخدمة إلى سن الستين من بين اللوات الذين رفقوا إلى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ، من يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير .

مادة (٧١ / البنود ١٠ - ١١ - ١٢) :

١٠ - الانقطاع عن العمل دون إذن أو عذر مقبول مدة خمسة عشر يوماً متصلة أو أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة خلال السنة ولو جوزى تأديبياً عن أى من الحالتين ، وتعتبر الخدمة منتهية من تاريخ الانقطاع فى الحالة الأولى ومن تاريخ اكتمال المدة فى الحالة الثانية .

١١ - إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية ، وفى هذه الحالة تعتبر خدمة الضابط منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة فى هذه الجهة الأجنبية .

١٢ - ثبوت تعاطيه المواد المخدرة بقرار يصدر من قطاع الخدمات الطبية بوزارة الداخلية دون غيره وفقاً للإجراء والتنظيم والضمانات التى يصدر بها قرار من هذا القطاع ، أو امتناعه عمدًا عن إجراء عينة التحاليل المطلوبة لهذا الغرض ، وذلك كله وفقاً للضوابط التى يحددها المجلس الأعلى للشرطة على أن يكون من بينها إجراء فحص لذات العينة فى ذات يوم سحبها لدى جهة أو لجنة أخرى ، وفى حالة اختلاف نتيجتى الفحص يتم إجراء تحليل توكيدى لدى جهة أو لجنة أخرى يحددها وزير الداخلية أو من يفوضه .

مادة (٧٩ / مكرراً ٤) :

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة فى هذا الفصل ، تسرى على ضباط الشرف الأحكام الخاصة بضباط الشرطة الواردة فى هذا القانون .

مادة (٩٦ مكرراً) :

يكون وقف رجال الخفر النظاميين وفقاً للمادة (٥٣) من هذا القانون من اختصاص مدير الأمن أو نائبه .

ويكون مد قرار الوقف والبت فى صرف نصف المرتب الموقوف صرفه لمدير الأمن ، ويحل محل مساعد الوزير فى حكم المادة (٥٤) من هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تُلغى المادتان رقما (٧٣ ، ١٠٣ مكرراً ٣) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى غزة رجب سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٢٣ يناير سنة ٢٠٢٣ م) .

عبد الفتاح السيسى



طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٣/١/٣٠ - ٢٠٢٢ / ٢٥٦٧٠



المطابع الأميرية
مكتبة و أمانة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود
طبعة الإلكترونية لا يعطى لها عند التداول